

A CAUSAL ANALYSIS OF WOMAN'S POWER IN THE RURAL FAMILY IN GHARBIA GOVERNORATE

Abd.Ella, M. M.; Neveen M.G.Ibrahim and Hoda M . El-ethy

* Rural Sociology, Faculty of Agriculture Tanta University

** Rural Sociology, Faculty of Home Economices Al-Azhar University

نموذج سببي للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة الريفية بمحافظة الغربية

مختار محمد عبد اللا*، نفين محمد جلال إبراهيم* ، هدى محمد الليثي**

* فسم المجتمع الريفي - كلية الزراعة جامعة طنطا

** مدرس تنمية الأسرة الريفية - كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر

الملخص

استهدفت الدراسة بصفة أساسية بناء واختبار نموذج سببي للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة. واجري البحث على عينة من محافظة الغربية تم اختيارها بالطريقة العنقودية ، وقع الاختيار على أربع قرى تم أخذ 100 استمارة من كل قرية تم تجميعها بالمقابلة الشخصية مع المبحوثات المتزوجات ، وبلغ حجم العينة الإجمالي 400 استمارة .

يتضمن النموذج المقترح عشرة متغيرات بحثية منها ستة متغيرات خارجية هي السن عند الزواج، والمستوى التعليمي ، والفارق العمري بين الزوجين ، ونوع الأسرة ، ومدة الزواج ، وحجم الأسرة . وأربعة متغيرات داخلية هي بالترتيب مستوى المعيشة ، والتعرض الإعلامي ، التزاور القرابي ، والقوة الاجتماعية للمرأة .

أوضحت النتائج

أ- معاملات الارتباط الثنائية

أن هناك ارتباط طردي عند مستوى 0.01 بين القوة الاجتماعية للمرأة وثلاثة متغيرات هي نوع الأسرة ، وحجم الأسرة ، والمستوى المعيشي .

ب- اختبار النموذج السببي

1- أن النموذج النهائي يفسر 7.4% ، و 14.1% ، و 5.8% ، و 6.5% من التباين في متغيرات مستوى المعيشة ، والتعرض الإعلامي ، و التزاور القرابي ، والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة ؛ على الترتيب .

2- هناك أربعة متغيرات وهي العمر عند الزواج ، والفارق العمري بين الزوجين ، والتعرض الإعلامي ، والتزاور القرابي ليس لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة في النموذج النهائي.

3- أن متغيري المستوى التعليمي والفارق العمري بين الزوجين ، لكل منهما تأثير غير مباشر فقط على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

4- هناك متغيران فقط هما نوع الأسرة ، وحجم الأسرة لهم تأثير مباشر فقط على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

المقدمة

الأسرة وحدة اجتماعية أساسية في جميع المجتمعات البشرية . ويمكن النظر الى الأسرة باعتبارها جهاز اجتماعي . ومن مكونات الجهاز الاجتماعي القوة الاجتماعية (Loomis and Beegle, 1975) . والقوة الاجتماعية تترجم إلى القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة للجهاز الاجتماعي . وفي الأجهزة الاجتماعية الأكثر تعقيداً كالمنظمات الاجتماعية ، والمجتمعات المحلية ، والمجتمعات . توجد أجهزة اجتماعية فرعية تكون مهمتها الأساسية ممارسة القوة في الجهاز الاجتماعي . وتتمثل تلك الأجهزة الفرعية في الأقسام الإدارية في المنظمات ، وفي الحكومة المحلية في المجتمعات المحلية ، وفي الحكومة في المجتمعات .

وليس لدى الأسرة الموارد البشرية الكافية لإقامة جهاز اجتماعي فرعي يمارس القوة الاجتماعية بها وإنما يمارسها الأفراد وفق المعايير الاجتماعية السائدة . وفي المجتمعات العربية كانت القوة الأسرية تعطى للزوج لفترات زمنية طويلة . ولكن العقود القليلة الماضية أظهرت أن ظروف الحياة الاجتماعية في كثير من الأحيان لا تسمح للزوج بممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة بمفرده أو بصورة كاملة . ومن هنا برز اشتراك الزوجة في القوة الاجتماعية بدرجات مختلفة نتيجة للتغيرات الاجتماعية المتلاحقة .

وقد ظهر في الأدبيات تيار بحثي يركز على دراسة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية . ويبدو أن معظم تلك الدراسات تنطلق من مسلمة أن اتخاذ القرارات الأسرية من مهام الرجل ، وأن المرأة تشارك في اتخاذ تلك القرارات بالقدر الذي يسمح به الرجل والذي يتطلبه الموقف . وتتباين نتائج تلك الدراسات تبانياً كبيراً . ففي حين تخلص دراسة وسام نعمان (2006) إلى أن 95% من القطريات يؤكدن على أن الزوج وحده هو صاحب القرار في المنزل ، يخلص التركي (1406هـ) إلى أن المرأة تشارك الرجل في بعض القرارات الأسرية الخاصة بتربية الأبناء ومتابعه أدايتهم التعليمي . ومن جهة أخرى وجدت هدى الليثي (2012) أن المرأة في الريف المصري تتخذ نحو 25% من القرارات الأسرية ، وتشارك مع الرجل في اتخاذ نحو نصف القرارات الأسرية ، ويبقى للرجل 25% من القرارات الأسرية . علاوة على ما تقدم فإنه يصعب استخلاص ما إذا كان اشتراك المرأة في القرارات الأسرية راجع لسماح الزوج بذلك أم راجع إلى اكتساب المرأة قدراً من القوة الاجتماعية التي تمكنها من ذلك . ومن هنا برز مفهوم القوة الاجتماعية للمرأة باعتباره معياراً عن قدرة المرأة على اتخاذ قرارات ملزمة في مجال الأسرة .

المشكلة البحثية :

يبدو أن العقود الأخيرة قد شهدت تغييراً كبيراً في الوضع الاجتماعي للمرأة بصفة عامة ، وفي ممارستها للقوة الاجتماعية بصفة خاصة . فقد برزت تغيرات جعلت الرجل مشغولاً بمهام خارج الأسرة لفترات طويلة . وهذه المهام تبعده عن الأسرة ساعات طويلة من اليوم ، وقد يمتد الابتعاد لأسابيع وشهور . وكثير من القرارات ينبغي أن تتخذ في توقيات معينة لا تحتمل التأجيل ، وفي نفس الوقت حدثت تغيرات تدعم الوضع الاجتماعي للمرأة وتمكنها من ممارسة القوة الاجتماعية ، لعل أبرزها التعليم والعمل . ومن هنا تنطلق هذه الدراسة التي تهتم بالتعرف على مقدار ما تتمتع به المرأة من قوة اجتماعية في الأسرة والعوامل المحددة لتلك القوة الاجتماعية .

أهداف البحث

استهدف البحث بصفة أساسية بناء واختبار نموذج سببي للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة الريفية

إسلوب التحليل المساري Path analysis

يمكن القول أن أسلوب تحليل المسار هو أداة منهجية تساعد الباحثين على تحديد واختيار شبكة العلاقات بين المتغيرات التي يتعاملون معها . وهناك ثلاثة افتراضات أساسية لتطبيق أسلوب تحليل المسار في الدراسات الاجتماعية هي :

الافتراض الأول : أن العلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل والدراسة جميعها علاقات خطية . فإذا لم تكن العلاقات خطية فإن النتائج سوف لا تكون دقيقة .

الافتراض الثاني: أنه يمكن للباحث ترتيب المتغيرات الداخلة في التحليل . وهذا الترتيب قد يعتمد على التتابع الزمني للمتغيرات . وعندما توضع المتغيرات حسب تسلسلها الزمني فإن من المنطقي أن يتأثر المتغير اللاحق بالمتغير أو المتغيرات السابقة عليه . ولما كان الترتيب الزمني ليس واضحاً في كل الأحوال فإن الترتيب قد يعتمد على التصور الفكري والنظري الذي يربط المتغيرات ببعضها . بحيث يمكن القول أن بعضها يعتبر سبباً للبعض الآخر . وجدير بالذكر أن السبب يسبق النتيجة . وهكذا يمكن ترتيب المتغيرات على أساس العلاقات السببية النظرية .

الافتراض الثالث : أن النموذج المساري يفسر كل التباين في كل متغير تابع يتضمنه النموذج . ولما كان الواقع يؤكد استحالة الاطمئنان إلى توفر هذا الافتراض ، فإنه يتطلب إضافة مسار خارجي يكمل تفسير التباين في كل متغير تابع . وهذا المسار يسمى مسار الخطأ الذي يعبر عن التباين الذي لا تفسره متغيرات النموذج .

وفي ظل الافتراضات الثلاثة المذكورة يسير أسلوب التحليل المساري وفق الخطوات التالية

الخطوة الأولى:

تصنيف المتغيرات الداخلة في الدراسة إلى مجموعتين . المجموعة الأولى تشمل المتغيرات التي لا يحاول النموذج المساري تفسير التباين فيها ، وإنما يستخدمها للمساعدة في تفسير التباين في غيرها من المتغيرات وهذه المجموعة تسمى المتغيرات الخارجية . والمتغيرات الخارجية تعامل دائماً على أنها متغيرات مستقلة ، والمجموعة الثانية تشمل المتغيرات التي يسعى التحليل المساري إلى تفسير التباين الحادث فيها وهذه المجموعة تسمى المتغيرات الداخلية .

الخطوة الثانية :

ترتيب المتغيرات الداخلية ترتيباً زمنياً أو منطقياً بحيث يكون المتغير المحوري في الدراسة في الترتيب الأخير

الخطوة الثالثة :

وضع ناتج الخطوتين السابقتين في شكل تتابعي ، يبدأ بالمتغيرات الخارجية وينتهي بالمتغير المحوري . وفي الشكل التتابعي يتم تمثيل كل علاقة سببية متوقعة بخط مستقيم في نهايته سهم يشير الى المتغير التابع . ولا يشترط تحليل المسار أن يكون شبكة العلاقات السببية شاملة لكل العلاقات الممكنة . ذلك أن توقع علاقة سببية بين أى متغيرين يتوقف على توافر منطق نظري أو شواهد بحثية تكفي لتوقع وجود العلاقة السببية. وإذا حدثت وأكدت الأدبيات وجود علاقات تلازمية غير سببية بين بعض المتغيرات فإنه يعبر عنها بقوس يصل المتغيرين وفي طرفيه سهمان يشير كل منهما الى متغير

الخطوة الرابعة:

ترجمة النموذج المسارى الذى تم رسمه فى الخطوة السابقة إلى عدد من معادلات الانحدار الخطى المتعدد يكون المتغير التابع فى كل منها أحد المتغيرات الداخلية فى النموذج . وتكون المتغيرات المستقلة فيها هى جميع المتغيرات التى يصل منها سهم العلاقة السببية الى ذلك المتغير . وهذه المعادلات تسمى المعادلات المتزامنة Simultaneous equations . وعددها يساوى عدد المتغيرات الداخلية فى النموذج .

الخطوة الخامسة :

حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات التى يتضمنها النموذج واستعراض قيم معاملات الارتباط للتأكد من عدم وجود تلازم خطى بسيط colinearity بين أى متغيرين فى النموذج . وعدم وجود تلازم خطى متعدد multicollinearity بين عدد من متغيرات النموذج . وفى حالة وجود ظاهرة التلازم الخطى البسيط أو التلازم الخطى المتعدد يلزم إعادة النظر فى النموذج المقترح بحيث يكتفى بواحد فقط من المتغيرات التى بينها تلازم خطى . وينبغى ان يستند القرار على قوة المنطق النظرى الذى يدعم المتغير .

الخطوة السادسة :

حساب المعادلات المتزامنة بطريقة التدرج المرحلي stepwise للحصول على معادلات انحدار مختزلة تتضمن فقط المتغيرات التى لكل منها إسهام معنوي فريد في تفسير التباين فى المتغير التابع.

الخطوة السابعة :

وضع معاملات الانحدار الجزئى المعيارى المتضمنة فى المعادلات النهائية للتحليل على الاسهم المقابلة لها على الشكل . والتي تسمى فى هذه الحالة معاملات المسار Path coefficients

الخطوة الثامنة :

إعادة رسم النموذج المسارى بحيث يتضمن فقط الأسهم التى تدعمها معاملات مسار معنوية . وفى هذه الحالة تحذف الخطوط والأسهم التى لا يناظرها معاملات مسار معنوية . وينتج عن ذلك شكل جديد يسمى النموذج المعدل .

الخطوة التاسعة :

يستكمل الشكل المعدل للنموذج بحساب معاملات المسار المقابلة للخطأ فى كل من المتغيرات الداخلية للنموذج باستعمال المعادلة

$$\text{معامل مسار الخطأ } (e) = \sqrt{1 - R^2} . \text{ حيث } R^2 \text{ معامل التحديد للمعادلة .}$$

ونوضع القيم المحسوبة على النموذج المعدل .

الخطوة العاشرة :

عرض النتائج وتفسيرها .(عبد اللا ، 1983 ، ؛ Miller and Stokes, 1975)

النموذج المقترح

يتضمن النموذج المقترح عشرة متغيرات بحثية منها ستة متغيرات خارجية هى السن عند الزواج ، والمستوى التعليمي ، والفارق العمري بين الزوجين ، ونوع الأسرة ، ومدة الزواج ، وحجم الأسرة . وأربعة متغيرات داخلية هى بالترتيب مستوى المعيشة ، والتعرض الاعلامى ، التزاور القرابى ، والقوة الاجتماعية للمرأة . ويمكن استعراض العلاقة بين متغيرات النموذج والقوة الاجتماعية للمرأة فى إطار مرجعكما يلي :

السن عند الزواج :-

السن هو المورد الزمني الذي يستخدم في اكتساب الخبرات والمهارات . وكلما تقدم السن كلما زادت الخبرات والمهارات المتراكمة . وبناء عليه فإن المرأة التي تتزوج وتكون أسرة في سن صغيرة تكون أقل خبرة ومهارة من نظيرتها التي تزوجت في سن أكبر . ومن هنا فإنه كلما ارتفع السن عند الزواج كلما زادت القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة . وبناء على ذلك يمكن توقع علاقة بين السن عند الزواج للمبجوة والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي هو مؤشر لكمية المعارف والمهارات المكتسبة من نظام التعليم الرسمي ، وكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما زادت معارفها ومهارتها وبالتالي زادت قدرتها على ممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة . وتكاد تجمع نتائج الدراسات السابقة على ان ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يتبعه زيادة ممارستها للقوة الاجتماعية (خيري ، 2011؛ ألاء الطائي ، 2010؛ أسماء محمود ، 2006؛ الصباغ وبالي ، 2004 ؛ هند القاسمي ، 1992 ؛ فاطمة عبد الكريم ، بدون تاريخ) وقد خلصت تلك الدراسات الى أن هناك علاقة طردية بين التعليم ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية . لذلك يمكن توقع وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

الفارق العمري بين الزوجين :

إذا كان العمر هو مورد اكتساب الخبرات ، فإن الفارق العمري يعبر بالضرورة عن فارق الخبرات بين الزوجين ، وكلما اتسع الفارق العمري كلما قلت القدرة النسبية للمرأة على ممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة . وبالتالي يمكن توقع علاقة عكسية بين الفارق العمري بين الزوجين وبين القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة

نوع الأسرة :

يقصد بنوع الأسرة الشكل البنائي للأسرة التي تعيش فيها المرأة . فالأسرة قد تكون بسيطة أو ممتدة . ففي الأسرة الممتدة تكون القوة الاجتماعية حكراً على كبار السن . وتكون الأسر المكونة للأسرة الممتدة تابعة للكبار . وهذا لا يحد فقط من فرصة ممارسة القوة الاجتماعية ، وإنما يحد من فرصة اكتساب المرأة للقدرة على ممارسة القوة الاجتماعية من خبرات الحياة الاجتماعية . أما في الأسرة البسيطة فإن القوة الاجتماعية تكون للرجل ، ويسهل على المرأة اكتساب الخبرات بمساعدة زوجها في اتخاذ القرارات الأسرية حسب الطلب أو حسب الحاجة . وهذا يتيح لها فرصة اكتساب القوة الاجتماعية في الأسرة . وتؤكد دراسات كل من (هدى الليثي ، 2012 ؛ امورة ابو طالب ، 2000) وجود علاقة بين نوع الأسرة ومشاركة المرأة في القرارات الأسرية .

وبناء عليه يمكن توقع وجود علاقة بين نوع الأسرة وبين القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة

مدة الزواج :

وتعنى المدة الزمنية المنقضية من بداية تكوين الأسرة حتى وقت إجراء الدراسة . وجدير بالذكر ان الزمن احد الموارد الرئيسية للخبرة في الحياة الاجتماعية . فالزمن هو المورد الذي نكتسب من خلاله مختلف المهارات والقدرات ، ومنها ممارسة القوة الاجتماعية . ويحدد وقت الزواج بداية الزمن الذي يمكن فيه اكتساب وممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة . وترجع أهمية مدة الزواج الى عدة اعتبارات ، أما الاعتبار الأول فهو الأحداث والمواقف التي تتطلب استعمال القوة الاجتماعية واتخاذ قرارات أسرية تتوالى بمرور الزمن . وبالتالي تتراكم الخبرات وتنمو المهارات . وأما الاعتبار الثاني فهو عدم وجود نمط عام وملزم لممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة . وبالتالي يكون على الأسرة الحديثة التكوين الوصول الى الشكل المناسب لممارسة القوة الاجتماعية بها . ويعتمد ذلك الشكل على توازن القوى الاجتماعية بين الزوجين . وكثيراً ما تشهد الأسر فترة من عدم الاستقرار حتى تصل الى التوازن المطلوب . وأما الاعتبار الثالث فهو أن مهام الأسرة تتسع باستمرار نتيجة لإنجاب الأطفال . وهذا الاتساع في المهام يتطلب اتساعاً مقابلاً في ممارسة القوة الاجتماعية في الأسرة . والمحصلة لتلك الاعتبارات الثلاثة أن القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة تزداد باستمرار مع مرور الزمن . وبناء عليه يمكن توقع وجود علاقة طردية بين مدة الزواج والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة

حجم الأسرة :

يعبر حجم الأسرة عن عدد الأفراد في الأسرة . والأسرة هي التي تتكفل بجميع أفرادها . وعادة ما يقوم البالغون في الأسرة وخاصة الزوج والزوجة بتحمل المسؤولية عن باقي أفراد الأسرة . وجدير بالذكر ان مجال ممارسة القوة الاجتماعية يتسع بزيادة حجم الأسرة . وفي كثير من الأحيان تنجى المرأة الى ممارسة القوة

على الاولاد وعلى ادارة المنزل . ذلك أن ممارسة القوة الاجتماعية في هذه المجالات الاجتماعية لا ينظر إليه باعتباره تحدياً للقوة الاجتماعية للرجل بقدر ما ينظر اليه على أنه مساندة طبيعية . وبناء على ذلك فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

مستوى المعيشة :

يشير مستوى المعيشة الى كمية السلع والخدمات التي تستخدم في الحياة الاجتماعية للأسرة . وتستخدم مفاهيم مختلفة للتعبير عن مستوى المعيشة مثل الطبقة الاجتماعية ، والمكانة الاجتماعية ، والمكانة الاقتصادية ، وحياسة الاجهزة المنزلية . والمدلول الأساسي لمستوى المعيشة هو الاشارة الى الموارد المتاحة . وكما تستخدم الموارد للاستهلاك وإشباع الحاجات ، فإنها يمكن أن تستخدم للاستثمار وتحقيق قوة اجتماعية . وترجع أهمية مستوى المعيشة بالنسبة للقوة الاجتماعية للمرأة إلى اعتبارين رئيسيين . أما الاعتبار الأول فهو أن ارتفاع مستوى المعيشة يتضمن بالضرورة قرارات أسرية تتسع باتساع الموارد المتاحة . وبالتالي فإنها تفسح مجالاً لممارسة المرأة للقوة الاجتماعية. وهذا المجال يتسع بارتفاع مستوى المعيشة . وأما الاعتبار الثاني فهو استقرار الوضع الاجتماعي للرجل في الأسرة. فالرجل في الأسرة محدودة الموارد يشعر أن وضعة الاجتماعي هشاً . ولا يجد مورد يستخدمه لدعم وضعة الاجتماعي إلا المعيار الثقافي الذي يعطى القوة للرجل فيتمسك به ويغلق كل الأبواب أمام المرأة لممارسة القوة الاجتماعية ، على اعتبار أن ذلك يشكل تهديداً صريحاً لوضعه الاجتماعي . أما في الأسرة كثيرة الموارد، فإن الرجل الذي يجد في هذه الموارد دعماً لوضعه الاجتماعي ، لا يعتبر ممارسة المرأة للقوة الاجتماعية تهديداً لوضعه الاجتماعي . وبالتالي نجده أكثر قبولاً وسماحاً لممارسة المرأة للقوة الاجتماعية في الأسرة . والنتيجة النهائية أن ممارسة المرأة للقوة الاجتماعية في الأسرة تزداد بارتفاع مستوى المعيشة وتقل بانخفاض مستوى المعيشة . وقد وجد بعض الباحثين أن مشاركة المرأة في النفقات الأسرية وتوفير الموارد يؤثر على القوة الاجتماعية لها في الأسرة (الجهني ، 2012؛ منار خضر ، سناء النجار ، بدون تاريخ) كما وجد آخرون أن هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي للأسرة ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية (نورة الزهراني، 2007؛ فلورا وآخرين ، 2005)

التعرض الإعلامي :

يشير التعرض الاعلامي إلى تلقي الرسائل التي تصدر عن وسائل الاعلام المختلفة . وعادة ما تحمل الرسائل معلومات وخبرات حياتية مفيدة ، بالإضافة إلى نقلها لبعض أوجه الحياة في بيئات اجتماعية مختلفة . ويؤدي تراكم اثر تلك الوسائل إلى اكتساب قدرات على التصرف واتخاذ القرار ، كما يؤدي إلى نمو الطموحات لتحقيق وضع اجتماعي أفضل . وتكون النتيجة النهائية لزيادة التعرض الاعلامي هي نمو قدرة المرأة على ممارسة القوة الاجتماعية وزيادة حماسها لذلك في نفس الوقت . ومن هنا يمكن توقع وجود علاقة طردية بين التعرض الاعلامي والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

التزاور القرابي :

يشير التزاور القرابي إلى مقدار التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والأسر الأخرى في البنيان القرابي الأكبر . وكثيراً ما تكون الاتصالات القرابية فرصاً للتشاور في أمور الحياة ، الأمر الذي يجعلها مصدراً لاكتساب الخبرات . ومن جهة أخرى فإن التزاور القرابي يشكل دعماً اجتماعياً للأسرة . وهذا الدعم يحفظ المكانات الاجتماعية لأفراد الأسرة ويحافظ عليها . وبالتالي فإن خبرات المرأة والدعم الاجتماعي الذي تتلقاه يزدادان بزيادة التزاور القرابي . وهذه الأمور تشكل موارد إضافية للمرأة يمكن أن تكسبها مزيداً من القوة الاجتماعية في الأسرة. وقد وجد الجهني (2012) أن التزاور القرابي أدى إلى تغيير سلطة الرجل داخل الأسرة في المجتمع السعودي . وبناء عليه يمكن توقع علاقة طردية بين التزاور القرابي والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

ويعرض شكل رقم (1) رسماً توضيحياً للنموذج المقترح للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة ويمكن ترجمة النموذج إحصائياً في شكل أربع معادلات متزامنة كالتالي:

$$\begin{aligned} X7 &= P71 x1 + P72 x2 + P73 x3 + P74 x4 + P75 x5 + P76 x6 + e7 \\ X8 &= P81 x1 + P82 x2 + P83 x3 + P84 x4 + P85 x5 + P86 x6 + P87 x7 + e8 \\ X9 &= P91 x1 + P92 x2 + P93 x3 + P94 x4 + P95 x5 + P96 x6 + P97 x7 + P98 x8 + e9 \\ X10 &= P101 x1 + P102 x2 + P103 x3 + P104 x4 + P105 x5 + P106 x6 + P107 x7 + P108 x8 + P109 x9 + e10 \end{aligned}$$

حيث

X1 = السن عند الزواج ، X2 = المستوى التعليمي ، X3 = الفارق العمري بين الزوجين ، X4 = نوع الأسرة ، X5 = مدة الزواج ، X6 = حجم الأسرة ، X7 = مستوى المعيشة ، X8 = التعرض الاعلامي ، X9 = التزاور القرابي ، X10 = القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .
Pij = معامل المسار بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وهو يساوي قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري
ei = الخطأ أو التباين غير المفسر بعد أخذ تأثير جميع المتغيرات الداخلة في المعادلة في الاعتبار

الطريقة البحثية

تحددت شاملة البحث بكل الأسر بريف محافظة الغربية وعددها 538.776 أسرة موزعة على 314 قرية في ثمانية مراكز إدارية . واعتبرت المراكز الإدارية عناقيد كبرى والقرى عناقيد صغرى وتم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل من أربع قرى ، وتم اخذ عينة منتظمة من الأسر في كل قرية باعتبار ترتيب مساكن القرية بشكل قائمة مرتبه للأسر واعتبرت المرأة مصدر صادق للحصول على البيانات الخاصة والأسرية . وجمعت البيانات بالمقابلة الشخصية من جامعات بيانات مدريات مع كل امرأة من العينة في مسكنها. وبلغ عدد الاستمارات المستوفاة الصالحة للبحث 400 استمارة موزعة على قرى العينة الأربعة بالتناسب مع عدد الأسر بكل قرية .

قياس المتغيرات البحثية

تم قياس المتغيرات البحثية على النحو التالي

السن عند الزواج: تم قياسه باعتباره عدد سنوات عمر المبحوثة عند زواجها الحالي وبلغت قيمة المتوسط الحسابي (20 سنة) بانحراف معياري قدرة (3) سنوات
المستوى التعليمي: وتم قياسه بمقياس رتبي من سبع فئات يعبر عن الفائدة الاجتماعية للتعليم (Carter, 1971) هي: أمية ، تقرأ وتكتب ، حاصلة على الابتدائية ، حاصلة على الإعدادية ، حاصلة على شهادة ثانوية أو دبلوم متوسط ، حاصلة على شهادة جامعية ، حاصلة على تعليم فوق جامعي . وأعطيت تلك الفئات أوزان 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 على الترتيب وبلغ المتوسط الحسابي (3.8) درجة بانحراف معياري قدرة (2) درجة .

الفارق العمري بين الزوجين: وتم قياسه بطرح سن المبحوثة من سن الزوج الحالي بالسنوات الكاملة وبلغ المتوسط الحسابي (6.54) سنة بانحراف معياري (4.7) سنة
حجم الأسرة: وتم قياسه بعدد أفراد الأسرة اللذين يعيشون معاً تحت سقف واحد ويعتمدون على موارد مشتركة وبلغ المتوسط الحسابي (5.43) فرد بانحراف معياري قدرة (1.4) فرد .
نوع الأسرة: تم قياسه بمقياس أسمي من فئتين هما أسرة بسيطة وأسرة ممتدة وأعطيت الفئات أرقاماً تمييزية 1، 2 على الترتيب . وكان 71% من الأسر بسيطة و29% من أسر العينة ممتدة.
مدة الزواج: وتم قياسه بعدد السنوات التي انقضت منذ زواج المبحوثة حتى وقت إجراء البحث بالسنوات الكاملة وبلغ المتوسط الحسابي (21.19) بانحراف معياري (9.32) سنة .

مستوى المعيشة: وتم قياسه بعرض قائمة من عدد الأجهزة المنزلية . وطلب من المبحوثة أن تحدد ما لديها من تلك الأجهزة . وأعطيت الأجهزة أوزاناً من واحد إلى أربع درجات حسب قيمتها ثم ضرب عدد الأجهزة في درجة كل جهاز وجمعت درجات المبحوثة للحصول على الدرجة الكلية لمستوى المعيشة وبلغ المتوسط الحسابي (30.1) درجة بانحراف معياري (10.5) درجة

التعرض الاعلامي: وتم قياسه بمقياس مكون من خمسة بنود هي قراءة الصحف ، ومشاهدة التلفزيون ، والاستماع للراديو ، وحضور ندوات ، والاستماع إلى أمام المسجد . وكانت استجابة المبحوثات على مقياس رباعي هو دائماً ، وأحياناً ، ونادراً ، ولا يحدث وأعطيت الإجابات أوزان 1، 2، 3، 4 على الترتيب ، وقدرت قيمة معامل ألفا لثبات المقياس فكانت (0.59) وهي قيمة تدل على إمكانية جمع العبارات وصلاحيته المقياس ، وبناء عليه جمعت درجات البنود الخمسة للحصول على الدرجة الكلية للتعرض الاعلامي وكان المتوسط الحسابي لبنود المقياس (11.3) درجة بانحراف معياري (2.8) درجة .

التزاور القرابي: وتم قياسه بمقياس مكون من أربعة بنود تعبر عن معدل زيارة المبحوثة لكل من أسرتها ، وأقاربها ، وأسرة زوجها ، وأقارب زوجها . وكانت إجابات المبحوثات على كل بند هي يوماً ، مرة أو أكثر في الأسبوع ، مرة في الشهر ، في المناسبات ، لا أفعل . وأعطيت الإجابات أوزان 1، 2، 3، 4، 5 ، على الترتيب . وبلغت قيمة معامل ألفا (0.56) وهي قيمة تدل على إمكانية جمع العبارات وصلاحيته المقياس ،

وبناء عليه جمعت درجات البنود الخمسة للحصول على الدرجة الكلية للتزاور القرابي وكان المتوسط الحسابي (12.6) درجة بانحراف معياري (2.8) درجة .
القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة: وتم قياسها بمقياس مكون من 19 بندا يسأل كل منها عن من له الكلمة الأخيرة في كل بند . وكانت الإجابات هي أنا وحدي ، أنا وأوشاور زوجي ، أنا وزوجي معا ، زوجي ويشاورني ، زوجي وحده . على اعتبار أن تلك الإجابات تشكل درجات متتالية من قوة المرأة . وأعطيت تلك الإجابات أوزان 1،2،3،4،5 على الترتيب . وقدرت درجة ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا فكانت (0.86) وهي قيمة مرتفعة تدل على صلاحية المقياس للاستخدام في أغراض البحث . وبناء عليه تم جمع درجات البنود التسعة عشر للحصول على الدرجة الكلية للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة وبلغ المتوسط الحسابي (53.94) درجة بانحراف معياري (11.24) درجة .

النتائج ومناقشتها

جدول رقم (1) معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية للنموذج

يعرض جدول رقم (1) معاملات الارتباط بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية للنموذج المقترح . ومن بيانات الجدول يتضح أن هناك ارتباط طردي معنوي عند مستوى 0.01 بين متغير السن عند الزواج ومتغير التعرض الإعلامي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.139 ، كما يوجد ارتباط

المتغير	مستوى المعيشة	التعرض الإعلامي	التزاور القربى	القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة
السن عند الزواج	*0.118	**0.139	0.059	0.006
المستوى التعليمي	**0.193	**0.314	**0.130	0.015-
الفارق العمري بين الزوجين	0.01	0.061-	0.062-	0.077-
نوع الأسرة	0.08-	**0.134	0.036-	**0.14
مدة الزواج	0.041	0.024-	**0.217-	0.054
حجم الأسرة	0.006	0.038-	*0.109-	**0.145
مستوى المعيشة	-	**0.175	0.094-	**0.144
التعرض الإعلامي	-	-	0.083	0.018-
التزاور القربى	-	-	-	0.014

طردي معنوي عند مستوى 0.05 بين متغير السن عند الزواج ومتغير مستوى المعيشة ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.118 ، ومن جهة أخرى لا يوجد ارتباط بين متغير السن عند الزواج وباقي المتغيرات الداخلية .

كما توضح النتائج وجود ارتباط طردي معنوي عند مستوى 0.01 بين متغير المستوى التعليمي ومتغيرات مستوى المعيشة ، والتعرض الإعلامي ، والتزاور القربى حيث بلغت معاملات الارتباط الثنائية 0.193 ، 0.314 ، 0.13 على الترتيب . بينما لا يوجد ارتباط بين المستوى التعليمي والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة .

ويتضح من النتائج وجود ارتباط طردي معنوي عند مستوى 0.01 بين متغير نوع الأسرة ومتغيري التعرض الإعلامي ، والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط 0.134 ، 0.140 على الترتيب . في حين لا يوجد ارتباط بين متغير نوع الأسرة وكل من مستوى المعيشة والتزاور القربى .

كما توضح النتائج وجود ارتباط عكسي بين متغير مدة الزواج ومتغير التزاور القربى حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.217 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 ، بينما لا يوجد ارتباط بين متغير مدة الزواج وباقي المتغيرات الداخلية .

كما توضح النتائج أن هناك ارتباط عكسي بين متغير حجم الأسرة ومتغير التزاور القربى حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.109 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05 ، في حين يوجد ارتباط طردي بين متغير حجم الأسرة ومتغير القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط

0.145 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 ، في حين لا يوجد ارتباط بين متغير حجم الأسرة وبين مستوى المعيشة والتعرض الإعلامي .

وتوضح النتائج أيضاً أن هناك ارتباط طردي معنوي عند مستوى 0.01 بين متغير مستوى المعيشة وكل من متغيري التعرض الإعلامي ، والقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة ، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط 0.175 ، 0.144 ، على الترتيب ، في حين لا يوجد ارتباط بين متغير مستوى المعيشة و التعرض الإعلامي . كما توضح النتائج أيضاً عدم وجود ارتباط بين متغير التعرض الإعلامي وكل من متغيري التزاور القربى والقوة الاجتماعية للمرأة ، أو بين متغيري التزاور القربى والقوة الاجتماعية للمرأة . ومما سبق يتضح أن متغير القوة الاجتماعية للمرأة يرتبط ارتباطاً طردياً بثلاث متغيرات هي نوع الأسرة ، وحجم الأسرة ، ومستوى المعيشة . مما يعني أن المرأة التي تعيش في أسرة بسيطة تتمتع بقوة اجتماعية أكبر من المرأة التي تعيش في أسرة ممتدة وذلك قد يعود إلى أنها المسؤولة عن أسرتها بالدرجة الأولى. وإن المرأة التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع أكثر قوة من المرأة ذات المستوى المعيشي المنخفض وذلك لأن الأجهزة توفر لها الوقت اللازم لتدبير أمور حياتها، وإن المرأة كثيرة الأولاد تمارس قدر أكبر من القوة الاجتماعية أكثر من المرأة التي لديها عدد أقل من الأبناء وذلك لأنها عليها مسؤوليه أكبر وتتعرض لمواقف حياتية أكثر .

جدول رقم (2) نتائج المعادلات المترامنة والنموذج المقترح

المتغير	مستوى المعيشة		التعرض الإعلامي		التزاور القربى		القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة	
	النموذج الكامل	النموذج المختزل	النموذج الكامل	النموذج المختزل	النموذج الكامل	النموذج المختزل	النموذج الكامل	النموذج المختزل
السن عند الزواج	0.087		0.007				-0.021	
المستوى التعليمي	**0.271	**0.297	**0.344	**0.351			-0.036	
الفارق العمري	0.045	**0.186	-0.065				-0.082	
نوع الأسرة	**0.129	**0.119	*0.103	*0.101			-0.177	**0.153
مدة الزواج	**0.208		*0.139	*0.140			-0.039	
حجم الأسرة	0.007		-0.052				-0.147	**0.145
مستوى المعيشة			*0.111	*0.109			-0.185	**0.155
التعرض الإعلامي							-0.065	
التزاور القربى							0.052	
ف	**5.812	**10.598	**9.413	**16.108	**4.119	**12.28	**3.721	9.132**
معامل الارتباط المتعدد	0.286	0.273	0.38	0.375	0.279	0.242	0.282	0.255
معامل التحديد	0.082	0.074	0.144	0.141	0.078	0.058	0.079	0.065

يعرض جدول (2) معاملات الانحدار الجزئي المعياري ومعاملات التحديد وقيم (ف) الناتجة من حساب معاملات الانحدار المترامنة المشتقة من النموذج السببي السابق عرضة.

وتشير النتائج إلى أن المتغيرات التي حددها النموذج تسهم إسهاماً معنوياً في تحديد كل من المتغيرات الداخلية الأربعة ، ففي المعادلة الأولى والتي تعتبر المتغير التابع هو مستوى المعيشة نجد أن المستوى التعليمي، والفارق العمري بين الزوجين ، ونوع الأسرة مجتمعة ترتبط بمتغير مستوى المعيشة بمعامل ارتباط متعدد قدرة 0.27 وهذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة تفسر 7.4% من التباين في مستوى المعيشة ، ومعنى ذلك أن هناك حوالي 93% من التباين في مستوى المعيشة تعزى إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج . كما أن النتائج تؤيد ثلاثة فقط من العلاقات السببية الست للمتغيرات الخارجية مع مستوى المعيشة . أما المعادلة الثانية والتي تعتبر التعرض الإعلامي متغيراً تابعاً نجد أن المستوى التعليمي ، ونوع الأسرة ، ومدة الزواج ، ومستوى المعيشة مجتمعة ترتبط بمتغير التعرض الإعلامي بمعامل ارتباط متعدد قدرة

0.37 وتفسر 14.1% من التباين في التعرض الإعلامي. وهكذا نجد تأييداً لأربع علاقات سببية من العلاقات السببية السبع المتوقعة .

وفي المعادلة الثالثة و التي تعتبر التزاور القرابي متغيراً تابعاً نجد أن متغيري مدة الزواج ومستوى المعيشية يرتبطان بمتغير التزاور القرابي بمعامل ارتباط متعدد قدرة 0.24 وهذين المتغيرين يفسران 5.8% من التباين في التزاور القرابي ، ويعنى ذلك أن حوالي 94% من التباين في هذا المتغير يرجع إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج . وهذه النتائج توضح وجود تأييد لأثنين فقط من العلاقات السببية الثمانية المتوقعة .

أما المعادلة الرابعة والتي تتضمن القوة الاجتماعية للمرأة كمتغير تابع فتوضح النتائج أن متغيرات نوع الأسرة ، وحجم الأسرة ، ومستوى المعيشة ترتبط بمتغير القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة بمعامل ارتباط متعدد قدرة 0.25 وأنها تفسر حوالي 6.5% من التباين في هذا المتغير مما يعنى أن هناك حوالي 94% من التباين في هذا المتغير يعود إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج . وهذا يعنى أن النتائج تؤيد ثلاثة فقط من العلاقات السببية التسع المتوقعة .

وبالنظر إلى معاملات المسار الخاصة بالخطأ نجد ان النموذج البحثي ليس بالكفاءة الكافية لتفسير المتغيرات حيث بلغت قيم مسارات الخطأ 0.96 ، 0.92 ، 0.97 ، 0.97 لمتغيرات المستوى المعيشي ، التعرض الاعلامي ، التزاور القرابي ، القوة الاجتماعية للمرأة على الترتيب . مما يعنى ان النموذج في حاجة إلى مزيد من المتغيرات ذات القدرة على تفسير التباين .

ويعرض شكل (2) النموذج السببي المعدل للقوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة (النموذج النهائي) معاملات المسار المعنوية ومعاملات الارتباط المعنوية بين المتغيرات الخارجية وبالنظر إلى التأثير السببي للمتغيرات على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة في النموذج النهائي يتضح ما يلي :

أن متغيرات السن عند الزواج، ومدة الزواج ، والتعرض الإعلامي ، والتزاور القرابي ليس لأى منها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة
وأن كلا من المستوى التعليمي ، والفارق العمري بين الزوجين ليس له تأثير مباشر على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة لكن لكل منها تأثير غير مباشر من خلال مستوى المعيشة
وأن متغير حجم الأسرة له تأثير مباشر على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة وليس له تأثير غير مباشر
وأن مستوى المعيشة له تأثير مباشر وليس له تأثير غير مباشر على القوة الاجتماعية للمرأة في الأسرة.

المراجع

- أبو طالب ، أموره حسن (2002) : دراسة بعض العوامل المرتبطة والمحددة لدور المرأة الريفية في اتخاذ القرارات الأسرية في بعض قرى محافظة كفر الشيخ ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا.
- الطائي ، آلاء عبد الله معروف (2010): المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة .
- <http://alsafeerint.blogspot.com>
- الليثي ، هدى محمد (2012): اتخاذ القرارات في الأسرة الريفية دراسة تحليلية بريف محافظة الغربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد المنزلي بنواج ، جامعة الأزهر.
- التركي ، سعود بن عبد العزيز (1406هـ) القرار في الأسرة السعودية ، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- <Http://www.ssfcm.org/public/Article/index/secid/424/artid/18095>
- الجهني ، عبد المعطى سلامة (2012) التغير في سلطة اتخاذ القرار في الأسرة السعودية بمحافظة امالج ، رسالة دكتوراه ، جامعة الملك عبد العزيز .
- <http://www.kau.edu.sa/Show-Res.aspx?Site>
- الصباغ ، صابر ؛ عبد الجواد بالي (2004): بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه مشاركة الريفيات في اتخاذ بعض القرارات الأسرية المزرعية بقريتين بمحافظة الشرقية وبنى سويف ، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة نشرة بحثية رقم 12 .
- الصويان ، نورة بنت إبراهيم ناصر(1421هـ): أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود - كلية الدراسات العليا - قسم الدراسات الاجتماعية - اجتماع .
- <http://www.alfusha.net/t5839.htm>
- القاسمي ، هند عبد العزيز (1992): اثر التعليم والعمل عن دور المرأة في اتخاذ القرار في الأسرة دراسة ميدانية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- <http://www.alnodom.com/index.php/>
- الزهراني ، نورة بنت مسفر بن عطية الغبيشي (2007) : الاستقرار الأسري وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية بمحافظة جدة ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز.
- <http://www.kau.edu.sa/Show-Res.aspx?Site>
- خضر ، منار عبد الرحمن ؛ سناء محمد احمد النجار (بدون) مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها على سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة ، بحث منشور ، جامعة ام القرى .
- <http://www.uqu.edu.sa/pagr/ar/207801>
- خيرى ، مجد الدين عمر ،(2011) علاقات السلطة داخل الأسرة دراسة منشورة .
- <http://booksiraq.yoo7.com/t708-top>
- عبد الكريم ، فاطمة عبد العزيز باكر ،(بدون) اتخاذ القرارات لدى الأزواج والزوجات في الأسرة القطرية ، كلية التربية ، قطر .
- <http://homeecon.menofia.edu.eg.home.magazine/gok98.htm>
- عبد اللا ، مختار محمد (1983) : تحليل مساري لمحددات السلوك السياسي للزراع بمحافظة كفر الشيخ ، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة طنطا ص ص 1-16 .
- فرج ، فلورا استيرو وآخرون (2005) :المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتأثيره على أسلوب اتخاذ القرارات الأسرية ، مجلة بحوث التربية النوعية ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة العدد (6) يوليو .
- محمود، أسماء عبده حسن (2006) : ظاهرة العنف الأسري وأثرها على اتخاذ الزوجة للقرارات الأسرية ، دراسة ميدانية في محافظة أسيوط ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد المنزلي ، كلية التربية النوعية ، جامعة عين شمس.
- نعمان ، وسام (2006) ،دراسة حول النساء القطريات وصناعة القرار داخل الأسرة ، ورقة عمل مؤتمر المرأة العربية (الماضي والحاضر... المشاركة والديمقراطية)

<http://www.raya.com/Home/GetPage>

Carter ,Lewis F(1971) Inadvertant Sociological Theory. Social Forces 50(12-25)

Loomis ,Charles p.and J.Allan Beegle ,Rural Sociology: The Strategy of Change. Englewood Cilffs: Prentice-Hall ,Inc,1957.

A CAUSAL ANALYSIS OF WOMAN'S POWER IN THE RURAL FAMILY IN GHARBIA GOVERNORATE

Abd.Ella, M. M.; Neveen M.G.Ibrahim and Hoda M . El-ethy

*** Rural Sociology, Faculty of Agriculture Tanta University**

**** Rural Sociology, Faculty of Home Economices Al-Azhar University**

ABSTRACT

This study aimed to build and test a causal model of woman's power in the rural family. Gharbia governorate was chosen as a site for the study . A multistage cluster sample of four villages was drawn . A systematic sample of 400 married women was drawn from the sample villages proportional to size .Data were collected by personal interviews between trained female interviewers and sample women in their homes . collected data were coded and analyzed

A causal model composed of ten variables was proposed. The proposed causal model contained the six external variables of age at marriage, educational level , age difference between spouses , family type, duration of marriage, and family size. In addition the model contained the four internal variables of level of living , mass media exposure , kinship contact ,and woman's social power in the family; in that order

The main findings of the study could be summarized as fallows

- 1- The causal model explained 7.4% , 14.1% ,5.8% and 6.5% of the variance in level of living , mass media exposure , kinship contact , and woman's social power in the family; respectively.
- 2- The four variables of age at marriage, duration of marriage , mass media exposure, and kinship contact had neither direct nor indirect causal effect on woman's social power in the family
- 3- The variables of education level and age difference between spouses had only indirect causal effect on woman's social power in the family .
- 4- The two a variables of family size , and level of living had only direct causal effect on woman's social power in the family .